

أوراق سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



مأزق الانتقال السياسي في ليبيا



سهام الدريسي



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ 2011 تحولات سياسية تاريخية؛ حيث اندلعت ثورات ما يعرف بالربيع العربي، بحراك احتجاجي شعبي للمطالبة بالديمقراطية والحريات، وإرساء العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفساد. وكانت غاية هذه الاحتجاجات الإطاحة بالنظم الديكتاتورية والسلطوية التي لطالما سيطرت على مقاليد الحكم، واحتكرت تسيير دواليب الدولة على مدى عقود عديدة في أغلب بلدان العالم العربي، مثل تونس ومصر وسوريا وليبيا واليمن.

وقد تباينت نتائج التحركات الشعبية لثورات ما يعرف بالربيع العربي؛ حيث عدّ النموذج التونسي مثلاً قصة نجاح للانتقال الديمقراطي السلمي، في حين صنفت ليبيا على أنها واحدة من أكثر الثورات دموية في مطلع القرن الحالي بالإضافة إلى اليمن وسوريا، إذ أدت الانتفاضة الشعبية في 17 فبراير/شباط 2011 إلى نشوب حرب أهلية في البلاد؛ نظراً لتأثر الأزمة بمسارات الصراع والتحالفات المتغيرة بين مختلف الفاعلين السياسيين محلياً، إضافة إلى الأدوار الخارجية التي وفرت المساندة الدبلوماسية والدعم المالي- اللوجستي للجماعات المسلحة والقوى السياسية المتنازعة، وهو ما كان يزيد من حدتها ويعرقل عمليات المصالحة وإرساء السلام.

في ظل هذه السياقات المتداخلة من المهم إعادة دراسة الحالة الليبية منذ اندلاع انتفاضة 17 فبراير ضد نظام (معمر القذافي) حتى وقتنا الراهن، وتسعى هذه الورقة السياسية إلى تقديم قراءة أكثر عمقاً وشمولاً لحالة الصراع في الأزمة الليبية، منذ اندلاع الثورة، بعرض خلفياتها وتداعياتها الأمنية، مع التركيز على تدخلات القوى الإقليمية والدولية، وتأثيرها في المسار الانتقالي من جهة، ومظاهر صراعات النفوذ فيما بينها ميدانياً من جهة أخرى؛ وتحليل النزاعات المسلحة الناشئة التي حوّلت الثورة الليبية إلى حرب أهلية، وكذلك إلى مخبر بالوكالة تتنازع في نطاقه القوى الدولية، ومافيات التهريب وصناعة العنف، بالإضافة إلى الاتجار بالبشر.

أولاً- الخلفية التاريخية

تصنف الأزمة الليبية حالياً بوصفها حرباً أهلية؛ بسبب حالة الاقتتال المتواصلة بين الفصائل المسلحة من جهة، وتشتت المشهد السياسي بين العديد من الحكومات المتنازعة حول الشرعية من جهة أخرى. لذلك من المهم التعرّض باختصار للخلفية التاريخية للأزمة الليبية مع استعراض أسباب ثورة 17 فبراير وأهم محطاتها، بغية استقراء تداعياتها بشكل عميق.

شهد التاريخ المعاصر للدولة الليبية العديد من المراحل منذ الاستعمار الإيطالي عام 1911، حتى اندلاع الحراك الاحتجاجي ومقتل (القذافي) في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011؛ ففي بدايات القرن العشرين تدخلت القوات الإيطالية الاستعمارية في ليبيا، وتحديداً في عام 1911، وقد أثرت سياساتها

التنكيلية (الفاشية) في الثقافة السياسية للمجتمع الليبي، ولكن من المهم القول إن المنهج الاستعماري، خاصة سياسات التطهير والتنكيل التي استهدفت الليبيين (معتقلات/ قتل جماعي/ محاكمات جائرة/ الترحيل.. إلخ)، قد زاد من قوة الروابط القبائلية، على الرغم من السياسات الممنهجة لتشتيتهم وضرب الهوية العربية؛ بهدف إضعاف الحركة التحررية. إضافة إلى ذلك فقد عطلت السياسة الاستعمارية مسارات تحديث الدولة وبنائها نتيجة أجداتها التعسفية.

وخلال الحرب العالمية الثانية ارتخت قبضة الاستعمار الإيطالي عن ليبيا لحساب المستعمر البريطاني، وبعد استرجاع حركة المقاومة والتحرير لحدّتها، بالإضافة إلى سلسلة من المفاوضات الدولية، ووساطة منظمة الأمم المتحدة، وتغيرات داخلية وفي دول الجوار (القومية العربية/ حركات التحرر..)، نالت ليبيا استقلالها¹، ومن ثم فقد تحصلت ليبيا على الاستقلال في 1951 بعد مرحلة احتلال عرفت بشراسة المقاومة مع المناضل (عمر المختار)، وفضاعة انتهاكات المستعمر الإيطالي، أنتجت دولة استقلال ذات نظام ملكي (الملكية السنوسية) مفككة بين ثلاث ولايات كبرى (طرابلس/ فزان/ برقة)، لم تتمكن إلا في 1964 من التوحيد وتعديل الدستور.

تميّزت المرحلة الأولى لدولة الاستقلال لا بضعف مؤسسات الدولة، وتضخم الانتماءات القبائلية في المجتمع الليبي وتعاليلها على فكرة الهوية الوطنية الموحدة فقط، بل أيضاً باكتشاف النفط (ذي الجودة العالية)، وهو ما زاد من نفوذ العائلة المالكة السنوسية وأنصارها (الديوان الملكي/ مشايخ بعض القبائل)، واستقدم استثمارات ضخمة لشركات البترول العالمية. وقد ازداد الاهتمام الدولي، وخاصة الزخم الإعلامي، بليبيا مع الانقلاب العسكري 1969 الذي نفذه العقيد (معمر القذافي) آنذاك، لا بسبب صغر سنه وسهولة الاستيلاء على الحكم فقط، بل أيضاً للصلمت الأمريكي والغربي على هذا الانقلاب.

في 1 سبتمبر/أيلول 1969 نفذ العقيد (معمر القذافي) انقلاباً عسكرياً (ثورة الفاتح) مع جملة من الضباط على الملك إدريس، وقد أنتج منظومة حكم استبدادية، ورسخ بشكل حتمي نموذج القائد الأوحد الذي غلبت على سلوكه السياسي النزعة الثورية والخروج عن المألوف، حيث تعددت صراعاته مع الدول العربية والغربية، كما تورط في كثير من الصراعات والاغتيالات؛ مثلما حصل في تشاد و(قضية لوكربي)، بالإضافة إلى سياسة الحصار والعقوبات التي انتهجتها ضده الأمم المتحدة (1992-1999)².

بعد مرور عقود من الحكم الاستبدادي، تسبب الحراك الاحتجاجي الشعبي في سقوط نظام القذافي بعد مواجهات مسلحة وعنيفة مع القوات الليبية، التي شهدت انشقاقات وانضمام العديد من قياداتها إلى

¹ Rosan Smits & al, Revolution and its discontents: state, factions and violence in the new Libya, Clingendael Netherlands Institute of International Relations, September 2013. <https://goo.gl/eSKEDb>

² Holm, U. (2013). Libya in Transition: The Fragile and Insecure Relation between the Local, the National and the Regional. In L. Riis Andersen (Ed.), How the Local Matters. Democratization in Libya, Pakistan, Yemen and Palestine. Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 1, 26-45. <https://goo.gl/mim2Lc>

صفوف المعارضة. وقد اتجهت الثورة الليبية نحو التدويل منذ بداياتها، وبالتحديد بعد أن دعا المتحدث باسم المعارضة الليبية، عبد الرحمن شلغم، المندوب الليبي المنشق في مجلس الأمن الدولي لدعم جهوداتهم ومطالبهم وحمايتهم من جرائم التنكيل والاعتداءات التي تقترفها القوات التابعة للنظام. لذلك أجاز القرار 1973 لمجلس الأمن توجيه ضربات جوية ضد القوات الحكومية المسلحة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا؛ لحماية المدنيين. وقد تواصلت هذه الضربات الجوية والدعم الدولي للمعارضة الليبية قرابة ثمانية أشهر، لتنتهي فعلياً حقبة القذافي في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011 بفرار مؤسساتي، وتنازع بين مختلف القوى السياسية حول خيارات بناء الدولة، وأيضاً الاحتكام للسلاح لحل النزاعات وتقاسم مناطق النفوذ.

يمكن القول إن سقوط نظام (معمر القذافي) بإعلان الثوار مقتله في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011، وسيطرتهم الكاملة على البلاد، إلى جانب تدخل قوات الناتو بشكل مبكر للقضاء عليه، قد أدت إلى مرحلة كاملة من اللااستقرار السياسي المشحونة بالافتتال بين جماعات وميليشيات ذات مرجعية عشائرية ومناطقية وإيديولوجية، بتمويلات أغلبها أجنبية ومحلية. ويجدر بالذكر أن شخصنة الدولة خلال فترة حكم (القذافي)، والغياب شبه التام للمؤسسات بحجة ترسيخ حكم الجماهير، قد أضر عميقاً في المسارات الراهنة للانتقال الديمقراطي بليبيا؛ حيث احتكمت مختلف الأطراف السياسية المتداخلة إلى منطق الأذرع الأمنية المسلحة، في ظرفية حساسة تميّزت بانفلات أمني كبير وهوس المدنيين بحمل السلاح، على الرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي برئاسة مصطفى عبد الجليل ومحمود جبرائيل، بعد أشهر قليلة من سقوط نظام القذافي.

ليبيا تحت حكم معمر القذافي ومأسسة نموذج اللادولة

شكل واقع الحصار الاقتصادي والحظر الجوي الذي فرضته منظمة الأمم المتحدة على ليبيا، بإيعاز من القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (1993-1999)، على إثر اتهام نظام القذافي بتورطه المباشر في إسقاط طائرة لوكربي، ثم إسقاط نظام صدام حسين تحت مظلة الحرب على الإرهاب، نقطة تحوّل نحو مراجعات راديكالية في السلوك السياسي للعقيد (القذافي). وقد أسهم هذا الضغط الدولي على الدول (المارقة) والمتهمة بدعم التطرف، خاصة إثر ضربات 11 سبتمبر/أيلول، في تحفيز القيادة الليبية لإحداث إصلاحات وتغييرات عميقة داخل منظومة الحكم.

ويمكن تلخيص مسار الإصلاحات أو التحولات السياسية في عهد القذافي في ثلاث فترات زمنية مختلفة من ناحية المنطلقات وأهداف التغيير من ناحية، وأيضاً متفاعلة لزاماً مع المتغيرات العالمية من ناحية ثانية³.

³ Smits, Janssen, Briscoe & Beswick, Revolution and its discontents: state, factions and violence in the new Libya, Clingendael Netherlands Institute of International Relations, September 2013. <https://goo.gl/eSKEDb>

المرحلة الأولى: مرحلة الثورة (1969-1970):

تمّ ترسيخ نموذج حكم جديد (الجمهورية العربية الليبية) يعتمد بالأساس على ضرورة القطع مع المرحلة الملكية، وتغيير جذري في طريقة عمل مؤسسات الدولة وتحالفات ليبيا الخارجية. وخلال هذه الثورة طالب صناع الانقلاب (ثورة الفاتح) بانسحاب تام للقوات البريطانية والأمريكية، وإزالة قواعدها العسكرية، كما أنّ هذا التوجه نحو التحكم الوطني في موارد البلاد دون تدخل أجنبي قد تمظهر في سياسة تأمين البنوك والمستشفيات، بالإضافة إلى التحكم شبه الكلي في الثروة النفطية وتأمينها⁴. وقد تطوّر التقسيم الإداري وتغيّر من الطور القبليّ إلى المؤسساتي المدني، حيث أنشئت محافظات ومديريات جديدة، بالإضافة إلى تشكيل للمؤتمرات الشعبية.

المرحلة الثانية: مرحلة التجريب السياسي (1971 - 1975):

أسس الاتحاد العربي الاشتراكي كمثيل للنموذج الناصري، وبوصفه التنظيم السياسي الأوحد في الدولة والموالي للسلطة، على الرغم من أنه أُقرت بعد عام فقط تشريعات لمنع التحزب، ومراجعة اللجنة التابعة للمجلس الثوري الحاكم للقوانين وتعديلها لتتلاءم مع الشريعة الإسلامية (المذهب المالكي). وصارت ليبيا في السنوات الأولى لحكم (القذافي) ذات إشعاع عربي؛ حيث انصهرت بسرعة في مقولات القومية العربية⁵، التي كانت تشهد أولاً بعد هزيمة 1967، وذات حضور دولي من خلال الترويج لإيديولوجيا معاداة الغرب إلى درجة تقليص الحضور الدبلوماسي الأمريكي في 1972، ومقاطعة تزويدها بالنفط في 1973 خلال حرب المصرية-الإسرائيلية.

بدأت في هذه المرحلة الطموحات القومية للقذافي تتبلور، ومنظومة حكمه (الهجينة) تترسخ واقعياً تحت ما يعرف بـ(النظرية الثالثة)؛ حيث وُقعت اتفاقية الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا في 1972، تخلى عنها في 1973، كما اتجهت ليبيا إلى المعسكر السوفييتي في علاقاتها الاستراتيجية ومواقفها الخارجية. ولا يمكن إغفال أنّ هذه الفترة من الحكم على الرغم من الزخم الشعبي حول شخصية (الأخ القائد) و(صانع الثورة)، وتحسّن الوضع الاقتصادي والمؤسساتي الذي شهده المجتمع الليبي، تعد حجر الأساس لاستدامة المنظومة الاستبدادية للقذافي، واستهجان سلوكه السياسي من طرف القوى الكبرى في المشهد الدولي⁶.

المرحلة الثالثة: مرحلة الصدام والعزلة الدولية (1975 - 2010):

تتميّز هذه المرحلة من تاريخ ليبيا بتعزز النظام الاستبدادي المحكوم بخلفية إيديولوجية للقذافي، دون

⁴ Pack, J. (ed), The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post Qadhafi Future, New York: Palgrave MacMillan, 2013.

⁵ وديع عواددة، القذافي: الحل بدولة ثنائية القومية، شبكة الجزيرة الإعلامية، 2010. /4 /26 <https://goo.gl/n7aWuR>

⁶ Chivvis & Martini, Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future, RAND Corporation, 2014. <https://goo.gl/YoFuV8>

أغلب تعاليمها في الكتاب الأخضر (1975)، كما تكوّن النظام السياسي الليبي واكتملت ملامحه كمنظومة حكم (غير اعتيادية) وخارجة عن الأعراف الدولية، بمعنى أنّ اللجان الثورية تعوّض البرلمان تحت شعارات (شعبوية) مثل (الشعب يحكم نفسه) و(دولة الجماهير). وفي ذات المرحلة قدمت الطفرة النفطية، إلى جانب الطموحات القومية التوسعية للقذافي، الأرضية الخصبة والمشجعة للدخول في صراعات وحروب، وكذلك تمويل انقلابات أو اغتيالات؛ مثلما حصل في الحرب ضد تشاد (1987)، إلى جانب الصدام المباشر مع القوات الأمريكية التي شنت غارات على بنغازي وطرابلس (1986)، وفرض التضييقات على تأشيرات للمواطنين الليبيين من طرف الدول الأوروبية⁷. ليصل الصدام مع المشهد الدولي إلى ذروته مع عملية تفجير طائرة أمريكية فوق بلدة لوكربي (أسكتلندا) في 1988، إذ اتُّهمت المخابرات الليبية بالتورط في تمويلها وتنفيذها، وفيما بعد انجر عنها عقوبات الأمم المتحدة (1992).

إثر ضربات 11 سبتمبر/أيلول تعاون نظام القذافي مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، وشارك في حملة معاداة التيارات الإسلامية، فضلاً عن خضوعه لشروط تعويض ضحايا لوكربي، وهو ما ساعد ليبيا على التخلص من وطأة العقوبات والحصار في سبتمبر/أيلول 2003. وفي الفترة نفسها، تخلى (القذافي) نوعاً ما عن الإيديولوجيا القومية، واندفع باتجاه تطوير علاقاته مع العمق الإفريقي؛ سياسياً واقتصادياً، لا من خلال دعم حركات التحرر الإفريقية أو استجلاب العمالة والاستثمار فقط، بل أيضاً من خلال اتفاقيات تعاون مثل (تجمع دول الساحل والصحراء)، أو التدخل لتسوية النزاعات في كل من الصومال والكونغو والسودان⁸.

وعلى مستوى التعاون الدولي، عدلت ليبيا من سلوكها السياسي الخارجي، وتميّزت علاقاتها بالانفتاح الشديد على الأنظمة الأوروبية، إلى درجة تورط صناعاتها في علاقات مشبوهة مع (القذافي)؛ مثل تمويل انتخابات ساركوزي⁹، ومن ثم استطاعت ليبيا كسر حواجز العزلة الدولية بعد 2003، واستعادة ثقلها الاستراتيجي في المنطقة المتوسطية والإفريقية، إلى جانب التوجه (خاصة من قبل أبناء القذافي) نحو الاستثمار في النوادي الرياضية الأوروبية، والتعاون للحد من الهجرة السرية، كما استطاع النظام الحصول على تعويض واعتذار رسمي عن سنوات الاستعمار الإيطالي من حكومة (برلوسكوني).

ما يمكن أن نستخلصه من سياسة المراوحة بين التصادم والمصالحة مع المجتمع الدولي يتمثل في أنّ عدم ثبات مواقف (القذافي) تجاه بعض القضايا الكبرى، إلى جانب عدم التأسيس لمؤسسات دولة قوية أو السماح بالمشاركة السياسية (التعددية الحزبية/الانتخابية..): أفقد مبادرات الإصلاح والتوجه نحو

⁷ محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

⁸ Chivvis & Martini, Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future, RAND Corporation, 2014. <https://goo.gl/YoFuV8>

⁹ نضال حمادة، الوجه الآخر للثورات العربية، دار الفارابي، الطبعة الأولى، يناير/كانون الثاني 2013، ص 26. <https://goo.gl/Sq4wWG>

اقتصاد السوق الأرضية الصلبة لنجاحها أو تحققها.

علاوة على ذلك، استمر النظام الليبي والفئات المقربة منه في احتكار السلطة، حتى باتت المنظومة الإدارية شديدة البيروقراطية، ويتدخل في الغالب المتفزون سياسياً ومالياً في القرارات القضائية التي تعاني أصلاً قصوراً؛ لتدخل أعمالها مع اللجان الشعبية؛ وهو ما تسبب في انتشار الفساد يرافقه مستوى متدنٍ غالباً في الكفاءات العاملة.

وعموماً فإن منظومة الحكم في ليبيا (القذافي) تركز نظرياً على المشاركة السياسية الفاعلة للمواطن من خلال المجالس المحلية، والمؤتمرات الشعبية (حسب المناطق)، والتي تعدُّ منخرطة بشكل مباشر في التشريع، ومكوناً أساسياً للمؤتمر الشعبي العام (البرلمان)، إلا أنه واقعياً تخضع صناعة القرار السياسي والمصلحة العليا للوطن للتقديرات السلطوية للعقيد (القذافي) وبعض أبنائه ومقربين من قادة اللجان الثورية.

أسباب الثورة الليبية ومطالبها

بدأت بوادر الحراك الاحتجاجي بينغازي على إثر اعتقال السلطات للمحامي والناشط (فتحي تربال) في 15 فبراير/شباط؛ حيث طالب ما يقارب 200 شخص بإطلاق سراحه، لينضم إليهم في ذات اليوم ما يقارب 400 محتج آخرين (سُرح في ذات اليوم). ولكن المسيرات الاحتجاجية المرددة لبعض شعارات التعبئة وضرورة التغيير تعرضت عند اقترابها من وسط مدينة بنغازي لهجوم من القوات الأمنية بخراطيم المياه والرصاص المطاطي لتفريقهم¹⁰، ثم انتشرت موجة الاحتجاجات في عدة مدن مثل الزنتان، وبنغازي، وطبرق، ودرنة، ومصرارة، والعديد من المناطق الأخرى، حيث تراوحت الشعارات والمطالب بين إنهاء النظام ورفض مقاتلة الليبيين، خاصة أن المواجهات تحولت مباشرة إلى مرحلة العسكرة واستعمال السلاح من الطرفين.

وخلف هذا الحدث المباشر عوامل أخرى دفعت لاندلاع الثورة الليبية في 17 فبراير/شباط؛ أهمها:

● الدوافع السياسية: يمكن إجمال أهمها في النقاط الآتية:

- انفراد القذافي بعملية صناعة القرار إلى جانب بعض أفراد عائلته والمقربين من قبيلته؛ فطوال مدة حكمه اعتمد على نظام ديكتاتوري يحتكر عملية صنع القرار السياسي من طرف شخص الزعيم، وهو ما أدى إلى إقصاء القوى السياسية (المعارضة) أو (الموالية) من المشاركة الفاعلة في بناء الدولة والمؤسسات، ووُلد من ثم إحساساً بالسخط على توجهات النظام وقيادته المتورطة في العديد من الملفات الدولية.

¹⁰ شبكة الجزيرة الإعلامية، ثورة 17 فبراير... الشعب يُسقط (الجمهورية)، 23/06/2016، <https://goo.gl/yNQ3J>

- انتهاج سياسات قمع الحريات العامة والتنكيل بالخصوم السياسيين، وعلى الرغم من بعض محاولات الإصلاح السياسي بسبب الضغوط الدولية، فإن الديمقراطية لم تكن على قائمة أولوياته، فطوال حكمه الممتد على أكثر من أربعة عقود لم يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أو النقابات العمالية.

وقد ساهمت سنوات الديكتاتورية والإضعاف المنهج لمؤسسات الدولة في تشتيت النخبة السياسية الجديدة، حيث مثل غياب الأحزاب السياسية والمعارضة معرقلاً كبيراً في بناء المسار الديمقراطي لاحقاً¹¹.

عدم خضوع الممارسة السياسية لمعايير واضحة أو ذات فاعلية، بل تفتقد للمرجعية (العقلانية) أو المؤسساتية، وهو ما عرقل عملية التحول الديمقراطي الحالية، إذ كانت ترسيخاً للهيمنة المطلقة للقائد لما يناهز 42 سنة، إلى جانب التضخيم المفرط للسياسة القبلية على حساب مدنية الدولة¹²؛ فقد كانت القبيلة العنصر الأساسي في منظومة الحكم المنخرطة في التنظيمات الشعبية (المؤتمرات الشعبية/ اللجان الشعبية..).

- إضعاف مؤسسات الدولة، خاصة الأمنية والعسكرية، والاعتماد على الكتائب المسلحة (غير نظامية).

● الدوافع الاقتصادية:

يعتمد الاقتصاد الليبي كلياً على النفط، وتأثر كثيراً بهبوط أسعار النفط خلال الثمانينيات، والعقوبات الاقتصادية التي تراكت نتائجها إلى حدود السنوات الأخيرة من فترة حكم (القذافي)؛ فقد شهدت البلاد أزمة اقتصادية حادة، زادت تازماً عزلة ليبيا السياسية بعد حادثة (لوكربي) عام 1988؛ حيث تأثرت مشاريع التنمية، وازدادت الديون، إلى جانب ارتفاع نسب البطالة (التخلي عن العديد من الموظفين). ورغم محاولات إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية، كالتوجه نحو النظام الاقتصادي الحر، فقد كان النظام السياسي المعتمد معوقاً أساسياً أمام تطبيق هذه الأجندة الإصلاحية؛ إذ لم تتوافق الديمقراطية المباشرة مع اقتصاد السوق¹³.

وقد انتقدت سياسة الليبرالية الاقتصادية، خصوصاً سنة 2005؛ عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة 30%. وزاد التضيق على رجال الأعمال على أساس احتكارهم للصفقات التجارية، وخرقهم لمبادئ الاشتراكية، وهو ما عكس تذبذب مواقف القيادة الحاكمة، ومراوحتها الارتجالية بين الرأسمالية

¹¹ محمد السببلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو/تموز 2017. <https://goo.gl/m3cgdB>

¹² كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، Smith Richardson Foundation, the RAND National Security Research Divison, 2014. <https://goo.gl/jxS5V5>

¹³ بول سالم وأماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 14 يونيو/حزيران 2012. <https://goo.gl/nqcBei>

والاشتراكية. وبذلك أخفقت محاولات الإصلاح الاقتصادي في ظل القبضة الأمنية للنظام؛ وهو ما أنتج حالة من التوتر والشعور بانعدام الثقة في الأجنحة الحكومية.

● الدوافع الإقليمية:

أيقظت التحركات الاحتجاجية في كثير من الدول العربية (تونس/ مصر/ المغرب...) عام 2011 الرغبة في التغيير والإصلاح الجذري للمنظومة الحاكمة لدى بعض الفئات الليبية؛ فسقوط نظام (بن علي) ثم (مبارك)، على الرغم مما كانا يتمتعان به من شعبية وشرعية دولية، كان دافعاً لإعلان الانتفاضة على نظام القذافي، خاصة في المنطقة الشرقية (بنغازي)، التي تعد من أكثر المناطق تهميشاً سياسياً واقتصادياً¹⁴.

واستيق النظام التحركات الشعبية وارتفع منسوب التململ داخلياً، بالإضافة إلى الاهتمام الشعبي الكبير بثورات الربيع العربي، بحملات اعتقالات عشوائية للناشطين السياسيين، وخطاب موجه للشعب التونسي قصد به تهدئة الأوضاع بالداخل الليبي.

● الدوافع الاحتجاجية:

أججت المواجهة الأمنية (القاسية) لنظام القذافي للاحتجاجات السلمية بمدينة بنغازي (15 - 17 فبراير/ شباط) مشاعر السخط والتكاتف داخل الشارع الليبي - فيما سمي (أيام الغضب) - المتأثر بزخم الحراك و(النجاح) المبدئي لثورتى تونس ومصر، وهو ما سهل التعبئة والحشد الشعبي للفعل الجمعي ضد ما عد أنه مظالم¹⁵.

أبدى المحتجون تدمرهم من المستويات المتوسطة أو المتدنية للتعليم والصحة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة بين الشباب، وغياب برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وازدياد أعداد العمالة الأجنبية (خاصة الأفارقة وما ترتب عنها من ازدياد نسب الجريمة...)، وجرى أيضاً التركيز في المسيرات الاحتجاجية ومواقع التواصل الاجتماعي على الفساد المستشري بين المقربين من الزعيم الليبي، وتورطه شخصياً في تحويلات مالية ضخمة إلى البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى استحواذهم على العائدات النفطية الضخمة، وصرف الأموال الليبية بطريقة ارتجالية داخلياً وخارجياً¹⁶.

وفي ذات السياق، بدأت تظهر للإعلام فظائع انتهاكات النظام لحقوق الإنسان (مثل مجزرة سجن أبو سليم)، كما تم التركيز، عربياً وغريباً، على تجاوزات قوات القذافي خلال أيام الثورة (الاعتصاب/ التقتيل/ الشتم...)، بالإضافة إلى الاستفزاز والاحتقار للحراك الثوري، إلى جانب نبرة التهديد الموجودة

¹⁴ Barak Barfi, "Who Are the Libyan Rebels? Inside Their Leadership Structure", New Republic, 30 April, 2011. <https://goo.gl/v3D4sm>

¹⁵ شبكة الجزيرة الإعلامية، ثورة 17 فبراير... الشعب يُسقط (الجمهورية)، 23/06/2016. <https://goo.gl/yNQQ3J>

¹⁶ بول سالم وأماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 14 يونيو/حزيران 2012. <https://goo.gl/nqcBei>

في خطابات العائلة الحاكمة (القذافي/ سيف الإسلام..).

ازدادت حدة المواجهات بين كتائب القذافي والمحتجين السلميين بعد استعمال القوة، وبعثهم (بالجزدان)، إلى جانب تدخل قوات حلف الأطلسي بحجة حماية المدنيين العزل. يمكن القول إن الفئات المحتجة بليبيا قد تأثرت بتراكمات تاريخية وتحولات سياسية حددت سلوكها واستعدادها للثورة، ومن ثم فإنه بالإمكان إيقاظ سيكولوجيا التمرد لدى الشعوب والحراك ضد الطاغية إذا تعرض للظلم الجماعي¹⁷.

● الدوافع الدولية:

أمام السياسة القمعية للنظام وقفت معظم الأطراف الدولية (فرنسا/ بريطانيا/ قطر/..) موقف المعارض لنظام القذافي وسياساته. وعلى الرغم من محاولاته السابقة للتقرب من القوى الغربية عن طريق العديد من الصفقات الاقتصادية والمالية (عقود النفط/ البنية التحتية..)، فقد انقلبت على القذافي، وسعت لتجاوز أخطاء الترقب مثلما حصل في النموذج التونسي والمصري.

بدأت المواقف السياسية الغربية تستنكر ممارسات العنف ضد المتظاهرين السلميين، وتدعو القيادة الليبية لاحترام خيار الشعب وحقه في الحرية والكرامة¹⁸، وتحولت هذه المعركة الدولية، التي تحركها مصالح النفط، إلى مجلس الأمن، واستطاعت خلالها فرنسا أن تسترجع دورها الريادي بالقارة الإفريقية (مخلفات الاستعمار) من خلال دعمها للثورة الليبية. وعموماً يمكن القول إن التحرك الدولي ضد نظام القذافي تجاوز بالأساس مع مطلب الجامعة العربية بالتدخل لفرض حظر جوي على ليبيا المرفوع إلى مجلس الأمن¹⁹.

لا يمكن إغفال أن العزلة السياسية لنظام القذافي دولياً، ودخوله في عدة جبهات قتال، والتراشق مع بقية الأنظمة العربية (الخليجية خاصة) والدول الغربية، على مدى 42 سنة من الحكم، قد سرع في إزاحته، وشرع لدعم المجلس الوطني الانتقالي عسكرياً وسياسياً وإعلامياً.

ما بعد القذافي: ليبيا بين الحرب الأهلية والحرب بالوكالة

باتت الثورة الليبية منذ أول مراحلها رهينة لانعدام الاستقرار الأمني وغياب الوفاق بين الفاعلين السياسيين مع انتشار لافِت للسلاح (قذائف الهاون/ صواريخ غراد/ دبابات.. إلخ)، وتشكل مجموعات مسلحة غير نظامية (يتجاوز عددها 1600 جماعة مسلحة) في جميع أنحاء البلاد²⁰. وجد المجتمع الليبي

¹⁷ Holm, U. Libya in Transition: The Fragile and Insecure Relation between the Local, the National and the Regional. In L. Riis Andersen (Ed.), How the Local Matters. Democratization in Libya, Pakistan, Yemen and Palestine. Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 1, 26-45. 2013. <https://goo.gl/mim2Lc>

¹⁸ Wehrey, 'Insecurity and Governance Challenges in Southern Libya', Carnegie Endowment for International Peace, (30 March 2017). <https://goo.gl/sd9qo4>

¹⁹ نضال حمادة، الوجه الآخر للثورات العربية، دار الفارابي، الطبعة الأولى، يناير/كانون الثاني 2013. <https://goo.gl/Sq4vVG>

²⁰ McQuinn, Brian. After the Fall: Libya's Evolving Armed Groups, Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva (12):2-67, 2012. <https://goo.gl/NkXQdu>

ثورته تتحول تدريجياً إلى حرب أهلية بين مختلف هذه الجماعات المسلحة التي تتصارع على النفوذ نتيجة للفراغ السياسي والضعف المؤسساتي.

أصبحت ليبيا حالياً تصنف على أنها دولة آخذة في الانهيار، لا بسبب العجز المؤسساتي، وغياب الاستقرار المجتمعي، وسهولة انتشار التهديدات الإرهابية عبر حدودها إقليمياً ودولياً فقط؛ بل أيضاً بسبب التنافس على الشرعية السياسية بين حكومتين، واحتكار العنف والعنف المضاد من طرف فصائل مسلحة ذات ولايات عشائرية وانتماءات مناطقية وإيديولوجية، مع غياب مفهوم الانتماء للدولة الوطن²¹، ومن ثم فإن أحد مسببات حالة الانهيار التي تعاشها الدولة الليبية حالياً تتمثل في الحرب بالوكالة، حيث تتنازع العديد من القوى العربية الإقليمية (الإمارات/ مصر/ قطر)، وأيضاً الدولية (فرنسا/ أمريكا/ تركيا/ روسيا) حول الديناميكيات المحركة للصراع وانعدام الأمن.

بعد التأكد من إخفاق التجربة الانتقالية في 2014، وعدم القدرة على إقامة الانتخابات، التي أُجلت عدة مرات، وسقوط الشرعية الانتخابية والسياسية عن الحكومة المركزية، إلى جانب الفراغ الأمني، ظهرت جلياً الفواعل الدولية وحلفاؤها المحليون على أرض الميدان الليبي، وهو ما ضاعف مخاطر تحول النزاع السياسي وحالة الاقتتال الداخلي إلى حرب بالوكالة مثلما حصل بسوريا²².

ويتميز ذات العام بإعلان تنظيم الدولة (داعش) استيلاءه على مدينة درنة التي تبعد عن مدينة سرت ما يقارب 300 كم، معقل أغلب الجماعات الإسلامية المسلحة التي تضم العديد من القيادات والمقاتلين الأجانب (تونس/ النيجر/ الجزائر/ مالي..).

وإزداد منسوب العنف في منتصف عام 2014، عندما بدأت التحالفات السياسية العسكرية تظهر وتتبلور بشكل جلي، حيث استند (أحمد معتيق) إلى سطوة الجماعات الإسلامية المسلحة القادم أغلبها من مصراتة، ليتقلد منصب الوزير الأول. وأطلق الجنرال (خليفة حفتر) عملية الكرامة في بنغازي (مايو/ أيار 2014) للقضاء على خصومه من مقاتلي تنظيم الدولة، وأيضاً التيارات السياسية الإسلامية²³، وقد انضمت إليه فصائل مسلحة للزنتان، تتوافق معه حول انتهاء شرعية حكم المؤتمر الوطني العام (في فبراير/ شباط 2014)، منتقدين ومتهمين إياه بالفشل في معالجة الأوضاع الاقتصادية أو الأمنية، والعجز عن تحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وقد أقلق التحالف الحاصل داخل المؤتمر الوطني العام بين بعض ممثلي التيارات السياسية الإسلامية

²¹ محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

²² محمد السبيلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو/تموز 2017. <https://goo.gl/m3cgdB>

²³ أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟ فريق الأزمات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن، العدد الثالث عشر، مارس/آذار 2017. <https://goo.gl/6ui4Cc>

والبربر وكتلة مصراتة (تحالف القوى الوطنية)، الجماعات الإسلامية المتشددة، وهو ما أنتج مواجهات بين قوات مصراتة وقوات الزنتان على تخوم العاصمة طرابلس. وكذلك في مدينة بنغازي تغيرت خريطة النفوذ المسلح بعد أن توحدت التيارات السياسية الإسلامية وأعلنت إنشاء (مجلس شورى ثوار بنغازي) في 20 يونيو/حزيران 2014، الذي تنضوي ضمنه جماعة أنصار الشريعة بليبيا وكتائب شهداء 17 فبراير²⁴. زادت حدة انحراف الحرب الأهلية نحو الحرب بالوكالة عندما بدأت حكومة الإنقاذ الوطني المنتخبة في يونيو/حزيران 2014 تناشد المجتمع الدولي وتطالب مجلس الأمن بضرورة التدخل العسكري لضمان سلامة المدنيين وحماية المؤسسات، وسعت ذات الحكومة، بعد تغيير مقرها إلى طبرق، إلى الاستنجاد بالجامعة العربية (خاصة مصر) لمساندتها ودعمها ضد الفصائل المسلحة المتمركزة بالعاصمة طرابلس. بالرغم من تراجع نسبة إنتاج النفط بما يناهز 80 بالمئة فإن الحرب بالوكالة بين مختلف القوى الدولية على الأراضي الليبية كانت تحركها ديناميات النزاع حول السيادة في المنطقة المتوسطة، والاستحواذ على الموارد الطاقية، برغم السعي الدائم من كل الأطراف لتغليب الصراع بشماعة الاختلاف الإيديولوجي. طغت على الحالة الليبية تفسيرات التحول إلى حرب الوكالة مثل اقتتال الدول المناهضة للثورات (الإمارات) المتعاونة مع الدول الغربية، مع الأطراف الداعمة للتيارات السياسية الإسلامية (قطر) وباقي ميليشيات تنظيم الدولة، كامتداد للحرب الدولية ضد الإرهاب.

ثانياً- الأزمة الليبية: الفاعلون المحليون والتدخلات الدولية

تتميز ليبيا بموقع جيواستراتيجي بفضل إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، كما تعد بوابة القارة الإفريقية، ومعبراً إلى القارة الأوروبية، إلى جانب مساحتها الشاسعة بما يقارب 1.759.540 كم، التي تطفو على إحدى أكبر الثروات النفطية والطاقية بالعالم. وقد أسهم موقعها الاستراتيجي بين منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في زيادة الاهتمام الدولي، وخاصة الخليجي، بها؛ وذلك بالانخراط في سياقات الثورة؛ من خلال تقديم الهبات والسلاح للمجلس الوطني الانتقالي (أسس في 27 فبراير/شباط 2011) مثلما فعلت دولة قطر²⁵.

1- الفواعل المحلية في الأزمة الليبية

فسحت الثورة الليبية المجال لكثير من القوى السياسية والاجتماعية (الرسمية وغير الرسمية/ مجتمع مدني)، ومن ضمنها الجماعات الجهادية التي كانت تقبع في سجون القذافي، وبعد انهيار نظامه سعت جميعها للتموضع في الساحة، سواء بالوسائل السلمية أو العسكرية، ونظراً لانهيار مختلف المؤسسات، خاصة الأمنية، لم تتوان مختلف الأطراف عن استعمال السلاح للاستحواذ على السلطة، أو فرض مصالحها

²⁴ فريدريك ويرى، التحزب والمحابة في ليبيا، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 9 يوليو/تموز 2014. <https://goo.gl/hEZ8e6>

²⁵ محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية،

المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

أمام القوى المناهضة.

ضمن هذا السياق، تتخذ المناهضة السياسية والتنازع على الشرعية عدة صياغات ميدانية تزيد من عرقلة عملية التحول الديمقراطي وإعادة الإعمار؛ إذ لم تستطع عملية الديمقراطية التغلب على العدد الكبير من الجماعات المسلحة، ولم تتمكن من حشد القوى الفاعلة سياسياً وتحفيزها على توحيد الجهود لخدمة المصلحة العامة؛ حيث قُسم الرأي العام الليبي بين مقاربات إيديولوجية وولاءات قبلية ومناطقية متباينة، حولت الاختلاف إلى أحد مقومات التناحر والاقتتال والتصفية الجسدية عوضاً عن ترسيخ أسس الانفتاح السياسي والتنوع.²⁶

على الرغم من أن الفصائل المسلحة التي شكّلت في بدايات الثورة من قبل الثوار قد خلقت جبهة موحدة لإسقاط النظام، ثم استطاعت تشكيل هيكل مؤسساتي حكومي (الحكومة الانتقالية)، فإن تعدد المتدخلين في المشهد السياسي ما بعد القذافي، وتضارب المصالح، أضعف مؤسسات الدولة وزاد من مستويات التدخل الأجنبي.

● الفواعل الرسمية:

تتنازع تمثيل الليبيين رسمياً الحكومات الثلاث الآتية:

حكومة الوفاق الوطني (بقيادة فائز السراج): وتتمتع بالشرعية الدولية، وتسيطر تقريباً على طرابلس، وقد انبثقت عن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات (المغرب)، بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2015، بإشراف من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد بدأت أعمالها فعلياً بتاريخ 19 يناير/كانون الثاني 2016 خلفاً لحكومة الإنقاذ الوطني.

حكومة الإنقاذ الوطني: بدأت أعمالها في سبتمبر/أيلول 2014 بقيادة عمر الحاسي، ثم خليفة الغويل، وشكلها نواب المؤتمر الوطني المنتهية ولايته نتيجة لازدياد حدة حالة الاقتتال، وعدم اعتراف طرابلس بمجلس نواب طبرق. وبالرغم من عدم الاعتراف الدولي بها فقد نالت دعم الأمم المتحدة واستطاعت السيطرة على مناطق في غربي وجنوبي ليبيا (2015). وقد سلمت السلطة لحكومة (الوفاق الوطني) في 5 أبريل/نيسان 2016، لتعود مجدداً إلى المشهد السياسي بعد أن سيطر أعضاء منها ونواب المؤتمر الوطني العام، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2016، على بعض مقار المجلس الأعلى في طرابلس، داعين إلى تشكيل حكومة موحدة مع حكومة طبرق (الحكومة المؤقتة بقيادة عبد الله الثني) والاستغناء عن الوساطات الدولية.

الحكومة الليبية المؤقتة: تتخذ من مدينة البيضاء (شرقي ليبيا) مقراً لها، بقيادة عبد الله الثني، ومتحالفة مع قوات حفتر (الجيش الوطني الليبي) ومجلس النواب (طبرق)²⁷. ولا تحظى هذه الحكومة

²⁶ Barak Barfi, Who are the Libyan Rebels? The New Republic, 30 April 2011. <https://goo.gl/v3D4sm>

²⁷ Cole & McQuinn (eds), The Libyan Revolution and its Aftermath, New York: Oxford University Press, 2015.

بالاعتراف الدولي رغم سيطرتها على مؤسسات حيوية بليبيا.

وعلى المستوى البرلماني (التشريعي) هناك تنازع بين المؤتمر الوطني العام وبرلمان طبرق:

- **المؤتمر الوطني العام:** يعد أول برلمان منتخب بطريقة ديمقراطية، والمؤسسة الدستورية الشرعية ما بعد الثورة، وكانت تسيطر عليه الكتلة الإسلامية (التيارات السياسية الإسلامية ومصراتة) التي رفضت التسليم بنتائج انتخابات يونيو/حزيران 2014.

ويعمل المؤتمر الوطني العام، الذي تمسك بالشرعية، مع حكومة الإنقاذ الوطني (خليفة الغويل)، وتميز بانقسام مواقفه وعدم قدرته على نزع سلاح كتائب الثوار أو باقي الميليشيات، بل زاد من تعقيد المشهد السياسي، وتسبب في زعزعة الاستقرار الأمني بعد عمله كبرلمان مواز لبرلمان طبرق المنتخب في 2014.

- **برلمان طبرق:** شكل في 4 أغسطس/آب 2014 بمجموعة 200 نائب بمدينة طبرق، بعد أسابيع من انتخابات شهدت إثرها ليبيا انفلاتاً أمنياً كبيراً بسبب رفض بعض مكونات المجتمع السياسي الليبي نتائجها (خاصة التيارات السياسية الإسلامية). وقد حظي هذا البرلمان باعتراف المنظمات الدولية والإقليمية؛ مثل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، إلى جانب العديد من حكومات الدول الغربية والغربية.

● الفواعل غير الرسمية:

- **القبائل:** يتميز المجتمع الليبي بكثرة القبائل (نحو 140 قبيلة)، وشدة ولاء الفرد لها، بالإضافة إلى علاقاتها المعقدة والمتشابكة مع السلطة الحاكمة، حيث يمثل الرابط العشائري إطاراً مجتمعياً يتميز غالباً بالتنوع العرقي (أمازيغي/ إفريقي/ عربي..). متجاوزين النطاقات الضيقة لرابطة الدم. ولكن مثلت هذه الميزة المجتمعية معرقلاً ذات طبيعة صراعية خلال الفترة الراهنة للانتقال الديمقراطي، حيث إن امتداداتها الجغرافية، وروابطها التاريخية والعائلية مع باقي (قبائل) دول الجوار الإفريقي (تشاد/ النيجر/ مصر/ تونس/ الجزائر)، إلى جانب مواقفها المتباينة من ثورة 17 فبراير، وأيضاً مستويات تموقعها داخل خريطة موازين القوى الجديدة، قد زادت نسبة المواجهات المسلحة بينها (القبائل العربية ضد القبائل الأمازيغية (تبو) في الكفرا وسبها) كما قلصت الثقة والولاء للسلطة المركزية للدولة (ما بعد القذافي)، وفتحت الحدود أمام الجماعات المتطرفة ومافيات الإجرام²⁸.

- **فضائل الطوارق:** تسيطر على معابر وطرق التجارة والتهريب بشكل أساسي في المناطق الغربية الجنوبية بليبيا، ولديها علاقات وطيدة بالقبائل الطارقية بالجزائر، وتتحالف مع قوات فجر ليبيا، وتتورط

²⁸ Aghayev, E, Analysis and background of the "Arab Spring in Libya. European Researcher, 39(1-2), pp. 193-198, 2013. <https://goo.gl/tqinXA>

مع تنظيم القاعدة بالمغرب العربي في استقطاب وإخفاء المقاتلين الفارين من التدخل الفرنسي بمالي 2013 ضد الجماعات الإسلامية المسلحة. كما تتنافس مع قبائل توبو (غير العربية) التي تسيطر على الممرات المؤدية إلى النيجر وتشاد، وتتحالف مع عملية الكرامة على المناطق الساحلية والمنشآت النفطية بفران.

● الفواعل العسكرية (المسلحة):

تتعدد الفواعل العسكرية والحاملة للسلاح في السياق الليبي، وتتنوع أسماؤها وتحالفاتها؛ مثل مجلس شورى المجاهدين بدرنة، وكتائب الدفاع عن بنغازي، والقوة الثالثة مصراتة، إلى جانب جماعات الزنتان والعديد من المجموعات الأخرى التي تشترك في التحالفات الإقليمية أو الانقسام، حسب دعمها للفواعل السياسيين²⁹.

- **فجر ليبيا:** تتكون من تحالف بين العديد من الجماعات المسلحة (الحاملة لفكر التيارات السياسية الإسلامية) القادمة من المناطق الشرقية والوسطى إلى جانب ميليشيات مصراتة، والجماعات الأمازيغية المسلحة، إلى جانب مجموعات أخرى متفرقة تدعم (حكومة الإنقاذ الوطني) بقيادة خليفة الغويل³⁰. وهي من أبرز الداعمين للمجلس الوطني العام الذي رفض الاعتراف بنتائج انتخابات 2014، وتسعى لاسترجاع الأجزاء الشرقية من طرابلس بعد إخراجها منها نهائياً في يونيو/حزيران 2017، وما زال هذا التحالف قادراً على التموقع وافتكاك مناطق النفوذ.

- **عملية الكرامة:** تتضوي ضمن تحالفات بين (الجيش الوطني الليبي) بقيادة الجنرال المتقاعد خليفة حنتر، وبرلمان طبرق برئاسة عبد الله النثني. يسيطر هذا التحالف السياسي-العسكري على المنطقة الشرقية، ويستغل المنشآت النفطية، إلى جانب تحالفه مع فصائل مناطقية مثل الزنتان والطوارق، وميليشيات القعقاع.. إلخ. ويتلقى الدعم من كل الدول الغربية (روسيا/ أمريكا/ فرنسا..)، وأيضاً من الإمارات ومصر، واستطاع (حنتر) الحشد لتحركاته العسكرية إعلامياً ودولياً لمناهضته للتيارات السياسية الإسلامية، ومحاربه لتتظيم الدولة وأنصار الشريعة³¹.

● الجماعات الجهادية:

أهم هذه الجماعات:

- **جماعة أنصار الشريعة بليبيا:** أسست هذه الميليشيات الإسلامية بداية من عام 2012 على غرار تحركاتها الحرة بتونس ما بعد الثورة³²، وتدعو إلى التطبيق المتشدد للشريعة الإسلامية في ليبيا. وهي

²⁹ أحمد سعيد نوظل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟ فريق الأزمات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن، العدد الثالث عشر، مارس/آذار 2017. <https://goo.gl/6ui4Cc>

³⁰ M. Eljarh, 'Libya's Islamists Go for Broke', Foreign Policy, 22 July 2014. <https://goo.gl/MbZnN8>

³¹ مركز الجزيرة للدراسات، قوات حنتر تشن هجوماً شرق سرت وتقدم غرباً، 3 / 06 / 2017. <https://goo.gl/Z763X8>

³² محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

تضم لبيين وعناصر من بلدان مجاورة، خصوصاً من تونس، ويُعتقد أنها تكون مع أنصار الشريعة في تونس تنظيمياً واحداً من حيث الأفكار المتطرفة والدعم المالي واللوجستي، وقد بايعت قياداتها، بعد تصنيفها كمجموعة إرهابية من طرف الحكومة التونسية، جماعة تنظيم الدولة الذي يتموقع في شرق ليبيا وعلى الحدود الليبية المصرية.

- **تنظيم الدولة (داعش):** يعد من أخطر الميليشيات المزعزعة للاستقرار بليبيا، ليس فقط بسبب إيديولوجيا العنف والتطرف، بل أيضاً لطموحاته التوسعية بكل دول المنطقة، وقد استطاع التنظيم الاستيلاء على المدينة الساحلية (سرت) في منتصف 2015، بعد أن اتخذ من مدينة درنة نقطة انطلاق حيوية للتمدد منذ أكتوبر/تشرين الأول 2014. واستطاعت القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني إخراج مقاتلي التنظيم من مدينة سرت في ديسمبر/كانون الأول 2016 بدعم من القوات الأمريكية الجوية في عملية (البيان المرصوص)، التي قتل فيها ما يقارب 720 شخصاً، وتراجع التنظيم إلى مناطق الجنوب.

2- دور القوى الإقليمية والدولية في الأزمة الليبية

التدخل الأجنبي بقدر ما كان فرصة ساعدت على إنهاء حكم نظام القذافي بقدر ما تحول لاحقاً إلى تحدٍّ يواجه الليبيين لحل خلافاتهم وتحقيق الاستقرار السياسي، نظراً لتضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية التي يسعى كل منها إلى تمكين الطرف المؤيد له، واستبعاد المناوئين، لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية.

● القوى الدولية:

- **فرنسا:** تبنت فرنسا موقفاً معادياً لنظام القذافي منذ بداية الثورة، رغم علاقات التعاون الاستراتيجية التي ميزت السنوات الأخيرة، حيث استطاعت إقناع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بضرورة التدخل عسكرياً لحماية المدنيين (العزل)، ولكن يبدو أن الهدف الأساسي تمثل في إسقاط النظام³³.

وحالياً تدعم فرنسا لوجيستياً ومخابراتياً قوات الجيش الوطني، كما فعلت عدة مرات في معركته بينغازي، وقد مات لها في ذات المدينة ثلاثة من ضباطها في يوليو/تموز 2016. كما تساند التحركات الإفريقية (نيجريا/ تشاد/ مالي/ موريتانيا/ السنغال) بمجلس الأمم المتحدة لدحر الجماعات المسلحة التي تنطلق وتتزود بالسلاح والمقاتلين من الجنوب الليبي، ونشرت ما يقارب 3000 جندي في هذه الدول للحد من تدفق المسلحين والمتطرفين إليها.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تدخلت الولايات المتحدة ضمن قوات الناتو لدعم المجلس الوطني الانتقالي ضد تجاوزات قوات القذافي في 2011؛ إلا أن إدارة أوباما تراجعت - لعدة حسابات وطنية

³³ محمد السببلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو/تموز 2017. <https://goo.gl/m3cgdB>

ودولية- عن التدخل في الملف الليبي، على الرغم من أنها ضربت قيادات أنصار الشريعة في بداية 2014 لتقويض مخطط للتوغل في الجنوب التونسي.

واقصر التدخل الأمريكي على تطوير آليات المراقبة الحدودية (تونس/ مصر) التي لم تحد من مرور المقاتلين (داعش/ القاعدة) والسلاح من خلال شبكات التجنيد والدعاية لأنشطتها الإرهابية. غير أن المعادلات اختلفت مع قدوم الرئيس الجديد ترامب؛ حيث تساند حكومة الوفاق الوطني، وتواصل العمل مع الجيش الوطني لمحاربة القوى السلفية المتطرفة من خلال استراتيجية احتواء الخطر وذلك بالاعتماد على حرب الوكالة (المليشيات المحلية)³⁴.

- **روسيا:** تتوافق روسيا مع بقية القوى الغربية في سياق الملف الليبي، وتدعم أيضاً (الجيش الوطني الليبي)، كما أنها تثق بقدرات الجنرال حفتر على إنهاء النزاع، ودحر ميليشيات تنظيم الدولة. وتعد العلاقات الدبلوماسية الروسية مع حفتر عميقة ووطيدة؛ بدليل تعزيز الجيش الوطني بالسلاح والتدريبات العسكرية (كما يشاع)³⁵. مع الإشارة إلى أن القوة العسكرية والخبرة الميدانية للجيش الليبي ترجع في جانب منها إلى الدعم الروسي، الذي يتوافق مع الموقف المصري والسعودي-الإماراتي بخصوص دعم حفتر، بالإضافة إلى بناء تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية معاكس لنظيره في سوريا (الروسي-الإيراني). وقد كان بوتين واعياً بأهمية التموقع في الحالة الليبية لا من أجل الاستثمار في المنشآت النفطية أو عقد اتفاقيات التسليح وإعادة الإعمار فقط بل أيضاً مساومة بقية القوى الدولية في الملف السوري وإعادة التمركز العسكري بالمنطقة المتوسطة.

● القوى الإقليمية:

- **الإمارات العربية المتحدة:** تدعم الإمارات اللواء خليفة حفتر والقوى السياسية الموالية له، وظهر ذلك بشكل جلي في انتهاكها للحظر الدولي للسلاح وشحن أسلحة لحلفائها في ليبيا، بالإضافة إلى العمل الاستخباراتي، ودعمها الدائم لقوى الثورة المضادة، وقد ظهرت تسريبات بين المبعوث الأممي السابق للسلام في ليبيا، ليوناردينو ليون، والخارجية الإماراتية، تكشف تورطه وانحيازه للدبلوماسية الإماراتية من خلال دعمه لمجلس نواب طبرق وخليفة حفتر، بالإضافة إلى سعيه لنزع الشرعية عن المؤتمر الوطني العام، وكسر علاقات التحالف الحاصلة بين التجار الأثرياء من مصراتة والإسلاميين³⁶.

تتوازي الأجندات الأمنية والدبلوماسية الإماراتية، المتواشجة مع الموقف المصري من الفاعلين السياسيين في ليبيا، مع مسارات استثمار مستقبلية تقودها كبرى الشركات الإماراتية (اتصالات/ موانئ

³⁴ عبد الباسط غبارة، أمريكا على خط الأزمة الليبية.. وجود ميداني وغموض سياسي، بوابة إفريقيا الإخبارية، 25 مارس/آذار 2017. <https://goo.gl/9QWYw1>

³⁵ رانيا دريدي، الدور الروسي يتعزز في الأزمة الليبية، شبكة الجزيرة الإعلامية، 22 / 2 / 2017. <https://goo.gl/ThPNuS>

³⁶ Richard Reeve, LIBYA'S PROXY BATTLEFIELD Oxford Research Group Briefing, January 2014. <https://goo.gl/TMAF58>

دبي العالمية..) بهدف إعادة الإعمار التي ما زالت مؤجلة بسبب دوامة العنف المسلح التي تعصف بهذا البلد.

وتدعم الإمارات ومصر مجلس النواب الجديد بطبرق، حيث استهدفت جويًا الميليشيات الداعمة للمجلس الوطني العام، وقد رتبت الإمارات لقاءً مصيريًا بين حفتر والسراج في بداية شهر مايو/أيار 2017. ويتمظهر الدعم المصري وتدخلها المباشر في الأزمة الليبية بسماعها لمئة شخصية تمثل مختلف القبائل الليبية بتشكيل مجلس تمثيلي تحت اسم (مجلس القبائل الليبية)؛ لتسهيل مشاركتهم السياسية ومساهماتهم في حل النزاعات في مناطقهم، وبالأخص تقنين وإضفاء الشرعية على دعمهم الشعبي لحكومة وبرلمان طبرق.

- مصر: تتحالف مصر مع الجنرال حفتر وحكومة (الثني)، وهي تتأثر بشكل مباشر بديناميات الصراع الميداني والسياسي بليبيا؛ فمثلاً قُتل 30 قبطياً في مدينة المنيا بتاريخ 26 مايو/أيار 2017، وتبنت الحادثة بعض التنظيمات الإرهابية بليبيا، وهو التاريخ الذي بدأت فيه المناوشات بين مقاتلي حكومة الوفاق الوطني ومسلحي المؤتمر الوطني العام³⁷. والدور المصري في الأزمة الليبية أكثر مباشرة من غيره؛ حيث أقدمت مصر على توجيه ضربات في العديد من المرات لمواقع تنظيم الدولة كردود انتقامية على مقتل 21 مسيحياً قبطياً دُبحوا ونُكِّل بهم في مدينة سرت، وقد ندد المؤتمر الوطني العام بالتدخل العسكري الجوي لمصر، وعدّه اختراقاً للسيادة الليبية.

أيضاً، تهتم مصر بالتدخل في الأزمة الليبية بالتشاور مع دول الجوار؛ الجزائر وتونس، والتنسيق لدعم الحوار الليبي-الليبي من جهة، كما تسعى هذه المبادرات الثلاثية إلى التعاون الاستخباراتي، وتسهيل المفاوضات الجارية بتونس، والمحافظة على وحدة ليبيا، بالإضافة إلى القضاء على التنظيمات الإرهابية وتجنب التداعيات الخطيرة للفراغ السياسي الحاصل على دولهم³⁸.

- قطر: تدعم دولة قطر الحكومة والفصائل ذات المرجعية السياسية الإسلامية، خاصة قوات فجر ليبيا، التي تولت السيطرة على العاصمة طرابلس، وإعادة إنعاش المؤتمر الوطني العام، بعد أن فقد شرعية الحكم بموجب انتخابات 2014، وتؤكد التقارير الدولية أن قطر أسهمت في تمويل الثوار الليبيين بأكثر من 20 ألف طن من الأسلحة، إلى جانب فرنسا التي قدمت الصواريخ المضادة للدروع، بالإضافة إلى إغراق ليبيا بالأسلحة الصغيرة والخفيفة³⁹، وهو ما اضطر الحكومة المعترف بها دولياً إلى نقل مهامها وتسيير جزء من الشأن العام من مدينة طبرق الساحلية (قريبة من الحدود المصرية).

³⁷ لبنى منيب، سياسة مصر في ليبيا: انفتاح متزايد على طرفي الأزمة.. واستمرار الرهان على (حفتر)، 11 يناير/كانون الثاني 2017، موقع مدى. <https://goo.gl/xXZ1Hx>

³⁸ المصري اليوم، مصر وتونس والجزائر يصدران (إعلان القاهرة) لدعم التسوية الشاملة في ليبيا، 15/11/2017. <https://goo.gl/4dJ92J>

³⁹ Chivvis & Martini, Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future, RAND Corporation 2014. <https://goo.gl/YoFuV8>

كذلك ما انفكت الدبلوماسية القطرية تتدخل في الملف الليبي، ولكن منسوب العنف المسلح، ومأسسة ظاهرة العنف، تزايدت في الحالة الليبية بعد تمدد تنظيم الدولة في عدة مناطق، أبرزها بنغازي، ودرنة، وسرت، وبرقة، إلى جانب استفادة التنظيمات الأخرى، مثل جماعة بوكو حرام (نيجيريا)، والانفصاليين الطوارق، وجماعة الشباب المجاهدين (الصومال)، وجند الخلافة (الجزائر)، وأنصار الشريعة (تونس)، من حالة الانفلات الأمني التام، ووفرة الأسلحة⁴⁰.

من المهم القول إن التنافس الجيوسياسي بين بعض دول التعاون الخليجي يتمظهر ميدانياً في انخراط مستتر داخل حروب بالوكالة في ليبيا واليمن، التي بدأت تتواتر التسريبات حولها والتقارير الدولية بخصوصها تزامناً مع الأزمة الدبلوماسية الخليجية؛ حيث تقاطع كل من المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات ومصر، دبلوماسياً واقتصادياً، دولة قطر، متهمين إياها بدعم الإرهاب والتعاون مع إيران⁴¹.

تعاملت قطر مع الشخصية ذات المرجعية الإسلامية، عبد الحكيم بالحاج (رئيس المجلس العسكري طرابلس)، ذي الحضور الإعلامي عربياً وغريباً، والمتهم بالتورط في الملف السوري من خلال تسفير العديد من المنضوين تحت مظلة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة للقتال ضد نظام الأسد، إلى جانب علاقاته المشبوهة مع أمراء الحرب والتهريب. وقد قطع مجلس النواب (طبرق) علاقاته مع قطر مندداً بدعمها للفصائل المتطرفة بالمال والسلاح، تضامناً مع الموقف الخليجي المقاطع لها في يونيو/حزيران 2017.

- الجزائر: استنفرت القوات الجزائرية على حدودها مع ليبيا توجساً من مخاطر فوضى الاقتتال من جهة أولى، وردعاً لمخاطر امتداد التنظيمات الإرهابية إلى داخل أراضيها من جهة أخرى. تتحرك الجزائر، منذ بداية الأزمة، لدعم الاستقرار الأمني وضمان التوافقات بين مختلف الأطراف الليبية المتنازعة، بدعم مساعي التسوية والحوار الليبي-الليبي.

تعتمد المقاربة الجزائرية للتسوية على دعم المؤسسات الأمنية الليبية، وتوحيد مختلف الفصائل المسلحة بهدف تقزيم التهديد الإرهابي لتنظيم الدولة، والحد من احتمالات توغله في الجزائر⁴².

يجدر بالذكر أن التدخل الجزائري في الأزمة الليبية قد اقتصر فعلياً على تفعيل المبادرات الإقليمية للتسوية، مثلما فعلت تونس والمغرب، مع التردد وتجنب الخيار العسكري لمجابهة تهديدات الارتقاء الأمني بليبيا، وازدياد تحركات التنظيمات الإرهابية وعصابات التهريب على حدودها، رغم الضغوط الفرنسية. اختارت الجزائر خيارات تقوية أمنها القومي داخلياً وعلى الحدود مع الجانب الليبي والتونسي

⁴⁰ محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

⁴¹ منصف السليمي، ليبيا (عدسة مكبرة) تكشف الصراع بين أطراف أزمة قطر، موقع صوت ألمانيا، 14/06/2017. <https://goo.gl/JsvkDQ>

⁴² أميرة عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تقادي التورط العسكري، مركز الأهرام للدراسات، <https://goo.gl/jqDpX3>

(خنادق/ تعاون أمني/ تعقب القيادات والخلايا الإرهابية داخلياً..) من جهة أولى، كما أسهمت براغماتياً في الدفع بالفرقاء الليبيين نحو التسوية؛ بدعمها لمخرجات الصخيرات وتسويقها مع الجانب التونسي والمصري من جهة أخرى (المبادرة الثلاثية للتسوية الشاملة في ليبيا)⁴³.

تُظهر أدوار القوى المحلية والدولية الفاعلة أن الأزمة الليبية لم تقتصر على سياسات التصادم والتحالف بين مختلف الفاعلين السياسيين المدعومين بالفصائل المسلحة، بل أصبحت نموذجاً فعلياً للتأثير السلبي لتدخلات القوى الإقليمية أو الدولية في النزاعات. وقد هددت حالة اللااستقرار الأمني، وتشتت المشهد السياسي بين الفصائل المسلحة، إلى تدهور شبه كلي للوضع الاقتصادي بليبيا، إذ انخفض مستوى إنتاج النفط إلى ما يقارب 300 ألف برميل يومياً في عام 2015، خاصة أن مبيعات النفط والغاز الطبيعي توفر نحو 97 بالمئة من عائدات خزينة الدولة، وقد تسببت النزاعات المسلحة وتقاسم الفصائل لآبار النفط والموارد الطاقية إلى نقص كبير في السيولة المالية.

3- الانقسامات وتقاطع الصراعات

يبدو الصراع بليبيا في البداية حالة تنازع بين التيارات السياسية الإسلامية ونظيرتها العلمانية، ولكن خلال النصف الأول لسنة 2012 بدا واضحاً أن أطراف القتال ميدانياً والانقسام سياسياً، يمكن تصنيفهما بكونهما النخبة القديمة والنخبة الجديدة. بعبارة أخرى تتنازع القوات الموالية لنظام القذافي وقوى الثوار (القادة الجدد)، ليس فقط شرعية السلطة بل أيضاً السيطرة على المناطق والمنشآت النفطية وطرق التجارة؛ بالإضافة إلى المعابر الحدودية.

وقد توضحت المشكلات الناجمة عن الصراع حول الشرعية والتموقع في بني الوليد (معقل القذافي) ومدينتي سرت وترهونة؛ والتي لم تكن إلا تمهيداً للحرب الأهلية، وتأكيداً على استحالة التفاعل السلمي والتوافق بين أتباع مصالح ومرجعيات متباينة. وتعمقت مشاعر انعدام الثقة بين الطرفين بعد انتشار الميليشيات المسلحة وتبادل العنف، إلى جانب تمرير قانون الإقصاء (2013) ضد أفراد نظام القذافي من الحياة السياسية في الفترة الانتقالية.

أربك التغيير المفاجئ نحو الحكم التشاركي القادة الجدد في ليبيا، وهو ما صاعد من حدة النزاع والمنافسة (اللاديمقراطية) بين القوميين والتيارات السياسية الإسلامية؛ في ظل صراعات متجذرة بين المناطق والقبائل بسبب سياسة التمييز التي اتبعها نظام القذافي، ومن ثم أصبحت الهويات الإقليمية أو العرقية، بالإضافة إلى القبليّة تتقاطع مع مصالح الجماعات المسلحة، التي تضمن لها الحماية والقدرة على الوصول إلى الموارد النفطية أو المالية إلى جانب السلاح، لتخلق شبكات ولقاءات جديدة تتجاوز الثنائيات

⁴³ بسمة بركات، تونس والجزائر ومصر تؤكد دعم التسوية السياسية الشاملة بليبيا ورفض التدخل الخارجي، العربي الجديد، 17 ديسمبر/كانون الأول

<https://goo.gl/wNiD6P>. 2017

المبسطة بين الإسلاميين والعلمانيين أو النظام القديم وقيادات النظام الجديد⁴⁴.

يمكن القول إن ضعف الثقافة الديمقراطية جعل السلوك السياسي مضطرباً، وتغلب عليه الحسابات الشخصية والولاءات العشائرية، إلى جانب التغيير السريع على مستوى التحالفات. وعدم الاحترام لقواعد اللعبة الديمقراطية، والتمسك الشديد بخيارات السلاح، أنتجت في ذات الوقت موجة من فقدان الثقة بالخبذة الحاكمة والأحزاب لدى الرأي العام، وأيضاً تهديداً مباشراً للاستقرار الأمني والسلم المجتمعي.

ثالثاً: تداعيات الانقسام (الداخلي) على العملية السياسية

- العوامل الأساسية للانقسام الداخلي وتعطل العملية الانتقالية

شوه التشرد داخل الهوية الوطنية الجامعة الأبعاد الرمزية للثورة الليبية (الوحدة/ الكرامة/ الوطنية..)، وقوي نفوذ الأطراف الفرعية مقابل عملية استنزاف أو تخلٍ عن المشروع المركزي (ليبيا ديمقراطية وللجميع)، فانتعشت الهويات الإثنية (الأمازيغ/ اليهود) بعد عملية الإطاحة بالقذافي، وانخرطت بفعالية في العمل السياسي، فأنشئت منظمات المجتمع المدني، لكن المؤسسات المركزية (الضعيفة) لم تتمكن من استثمارها إيجابياً في مشروع قومي (بناء الأمة)، وإعادة بناء الدولة لإنجاح المرحلة الانتقالية، وأصبحت الميليشيات القبلية أو الإيديولوجية تعزز الحكم الذاتي⁴⁵، بشكل غير رسمي ولكنه عملي، فأضحت (دويلات داخل الدولة)، تتنافس فيما بينها على الاستحواذ على البنية التحتية النفطية والمؤسسات المالية إلى جانب ممرات العبور الحدودية أو الداخلية.

ترتب عن هذه النزاعات على الهوية والتموقع مدة طويلة ومتواصلة من عدم الاستقرار، واضمحلال الشرط الأول والأساسي للانتقال الديمقراطي، المتمثل في تأمين السلم المجتمعي والظروف الأمنية اللازمة لضمان وحدة الأراضي الوطنية، الذي لا يتحقق دون احتكار الدولة للقوة ولشرعية التدخل (العسكري) دون منافسة من طرف جماعات مسلحة انفصالية. وبذلك فبعد أن تميزت مرحلة ما بعد إسقاط النظام بارتفاع منسوب الثقة بين الليبيين والحماسة الشعبية والنخبوية لإرساء الديمقراطية؛ من خلال التوجه لصياغة الدستور والانتخابات، وإنشاء حكومة تكنوقراط، كانت النتائج (حرب أهلية..) متناقضة تماماً مع الخطوات المتبعة، وثمة العديد من المسببات لتفسير هذه المفارقة، وهي تتمثل في الآتي:

- أولاً: تخاصم الكتائب المسلحة المقاتلة لقوات القذافي (خلال أيام الثورة) والميليشيات المكونة فيما بعد؛ بدواعي الحماية (العائلة/ القبيلة/ الأرزاق..)، أو للنفوذ والتموقع حول الشرعية الثورية والأحقية السياسية. استطاعت بعض الكتائب المنتفضة ضد النظام السابق أن تخرط في البنى المؤسساتية

⁴⁴ Alessi, Christopher. "Challenges Ahead for Libya". Council on Foreign Relations. 21 October 2011. <https://www.cfr.org/report/perspectives-crisis-libya>

⁴⁵ Holm, U. Libya in Transition: The Fragile and Insecure Relation between the Local, the National and the Regional. In L. Riis Andersen (Ed.), How the Local Matters. Democratization in Libya, Pakistan, Yemen and Palestine. Danish Institute for International Studies, 1, 26-45. 2013. <https://goo.gl/mim2Lc>

للمجلس الوطني الانتقالي وأن تدعم التحول نحو الديمقراطية، خاصة أن معظم القادة قد عبروا عن إيمانهم بمنطق الدولة والمؤسسات، وأبدوا أيضاً رغبتهم في حماية الثورة من العصابات الإجرامية، وقوى الثورة المضادة إذا ما أبدت الحكومة الانتقالية بقيادة (عبد الرحيم الكيب) القدرة على حمايتهم (أمنهم الخاص) وتقديم خريطة طريق واضحة ومقنعة لبناء الدولة ديمقراطياً⁴⁶. ولكن عملية الانضواء أو الموافقة المبدئية على الشرعية السياسية للمجلس الانتقالي لم تمنع من اشتداد النزاع بين كتائب الزنتان وكتائب سرايا مصراتة في 2012، حيث تسلمت الأولى أعمال وزارة الدفاع في حين منحت الثانية مهام وزارة الداخلية.

● **ثانياً: النزاع حول (الوطنية) و(المصلحة العامة) والاتهامات المتبادلة بغياب الشرعية (الارتهاق لناتو/ العمل مع القذافي/ الصمت عن تجاوزات النظام) سرّع توجه الفاعلين السياسيين إلى خيار الاقتتال، خاصة أن الأغلبية صارت تحتكم للغة السلاح.**

● **ثالثاً: افتقر التحول على مستوى القيادة السياسية في 2011 إلى الأطر المؤسسية واستراتيجيات الحوكمة الاقتصادية وإدارة الشأن العام، وكان باستطاعتها تجنب هذا الوضع المأساوي لو كانت متمرسه في إدارة الشأن العام، واستثمرت انتصارات قيادات الفصائل المسلحة منذ المرحلة الانتقالية، بمعنى آخر إن التحول السريع نحو الحرب الأهلية يعد أحد مخلفات نظام القذافي⁴⁷.**

كذلك تبين أن السلطة المركزية، المتمثلة في (المجلس الوطني الانتقالي)، في بداية الانتقال الديمقراطي، لم تستطع إدارة العائدات النفطية بشكل جيد وشفاف، وتورطت في العديد من ملفات الفساد والمحسوبية، وفق ما يتهمها خصومها وتؤكد التقارير الدولية⁴⁸. كما أن القوى السياسية والاجتماعية المناهضة لحكم القذافي لم تكن تنحدر من الفئات المهمشة المظلومة أو النخبة السياسية، بل كانت مدفوعة بحيثيات الفعل الجمعي والتكاتف مع المحتجين في بنغازي وباقي المدن الليبية⁴⁹.

● **رابعاً: تمدد الفصائل المسلحة التابعة أيديولوجياً لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي استغللت التراخي الأمني لتثبيت نفوذها وتوسيع تحركاتها في ليبيا وباقي منطقتي الساحل والمغرب العربي، واستيلائها على كميات هائلة من السلاح، وسيطرتها على العديد من المنشآت النفطية.**

● **خامساً: فشل النخبة السياسية في استقطاب وإقناع الشارع الليبي بأهمية الانتقال السلمي من مرحلة الديكتاتورية إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية؛ ليس فقط لرفض الفصائل التخلي عن التسليح أو**

⁴⁶ Cole & McQuinn (eds), The Libyan Revolution and its Aftermath, New York: Oxford University Press, 2015.

⁴⁷ محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية لللامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

⁴⁸ McQuinn, Brian. After the Fall: Libya's Evolving Armed Groups", Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva (12):2-67, 2012. <https://goo.gl/NkXQdu>

⁴⁹ Francis Talbot, Contentious Politics in Libya: A Study of the Initial Period of the 2011 Libyan Uprising, Master thesis of Science at George Mason University, Valetta Malta, Fall Semester 2016. <https://goo.gl/1fWDpp>

مواصلة الأعمال القتالية التخريبية والقتالية ضد أنصار القذافي ثم ضد الجماعات القبلية المناهضة على السلطة، بل أيضاً لافتقارهم لاستراتيجيات واضحة لبناء الدولة، وعدم القدرة على بسط نفوذ المؤسسات أمام تزايد سطوة ومظالم الميليشيات التي يتمتع بعضها بالشرعية لدى جزء من الرأي العام؛ بسبب انخراطها في إسقاط نظام القذافي⁵⁰.

وعليه؛ فإن فشل القيادات الجديدة للمرحلة الانتقالية لم يكن فقط في إرساء قواعد الأمن وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطن الليبي، بل إنها لم تستطع إدماج الميليشيات المناهضة للقذافي في المنظومة الأمنية الوطنية، وتطوير عملها الثوري (المسلح) إلى الممارسة الديمقراطية التشاركية.

● **سادساً:** ترك ليبيا لمصيرها المبهم دون إسناد دولي؛ بالانسحاب الكامل لقوات (الناتو) من الأراضي الليبية التي لم تحضر لمرحلة إعادة الإعمار، مع العلم أن أغلب الدول التي تعيش فترات ما بعد الصراع تعرف انقسامات عميقة حول إدارة الشأن العام ومقاليد السلطة⁵¹، ولم تكن ليبيا استثناءً، خاصة أن قوات حلف الأطلسي لم تحطم فقط البنية التحتية للدولة و(تنزع) الشرعية عن الثوار الليبيين لدى جزء من الرأي العام الوطني والعربي (القوميين خاصة)، بل لم تهئى الوضع لإنشاء استراتيجيات متابعة لمرحلة ما بعد الصراع أو نشر قوات لحفظ السلام وإقامة منصب مندوب سام ذي سلطة للمساعدة على تسيير السياسات الداخلية مثلما حصل سابقاً في البوسنة⁵².

وكما سبقت إليه الإشارة، ارتبطت فكرة نشر قوات لحفظ السلام أو متابعة المرحلة الانتقالية بمسألة نزع شرعية ورمزية مناهضة لنظام القذافي لدى الثوار، بمعنى أن القيادات الليبية الجديدة اختارت خوض التجربة الانتقالية ومصاعب إعادة الإعمار بمفردها، برغم أن التحديات الكثيرة تتجاوز مجرد انتخابات وإرساء منظومة حكم جديدة إلى مسائل العدالة الانتقالية ونزع التسلح، بالإضافة إلى بسط سلطة الدولة وإدارة الموارد الاقتصادية.

● **سابعاً:** تخوف إدارة أوباما من التورط في الملف الليبي، إلى جانب رفض ألمانيا التدخل في هذه العملية، كبح قليلاً من الطموحات البريطانية والفرنسية بإعادة التموقع، كما أن وجود القوات الأجنبية سبب إحراجاً للثوار. فضلاً عن أن السلطات الانتقالية الليبية عارضت أصلاً منذ البداية نشر قوات برية واكتفت بالغطاء الجوي لتحركاتها ضد كتائب القذافي والمطالبة بتسليحها⁵³.

⁵⁰ محمد السبيطلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو/تموز 2017. <https://goo.gl/m3cgdB>

⁵¹ Holm, U. Libya in Transition: The Fragile and Insecure Relation between the Local, the National and the Regional. In L. Riis Andersen (Ed.), How the Local Matters. Democratization in Libya, Pakistan, Yemen and Palestine. Danish Institute for International Studies, 1, 26-45. 2013. <https://goo.gl/mim2Lc>

⁵² Chivvis & Martini, Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future, RAND Corporation 2014, <https://goo.gl/YoFuV8>

⁵³ Richard Reeve, LIBYA'S PROXY BATTLEFIELD Oxford Research Group Briefing, JANUARY 2014. <https://goo.gl/TMAF58>

- مظاهر الانقسام (الداخلي) وتداعياته

كما سبق أن ذكرنا تتميز الحالة الليبية بنقطة تناقض جعلت الفوضى المسلحة نتيجة متباينة تماماً مع الاستعداد الذي أبدته قيادات الثوار للانصهار داخل المنظومة السياسية والأمنية للدولة ما بعد القذافي، ويمكن القول إن ذلك، إضافة إلى مستويات الثقة الضعيفة بين قادة المجلس الوطني الانتقالي، والتشكيك الدائم في ارتهان قراراته لبعض القوى الأجنبية، قد زاد من نفوذ الفصائل والكتائب، خاصة بطرابلس، حيث تم تقسيم المجالات الحيوية بين ثوار مصراتة (منطقة الميناء) وثور الزنتان (منطقة المطار)، كما سيطرت قوات بربرية على ساحة الشهداء.

لم تستطع قوات الجيش الليبي (التابع للحكومة الانتقالية) فرض سيطرتها على طرابلس، أو إقامة تحالفات مع الميليشيات المتقاتلة، بل دخلت في مناوشات ومواجهات مسلحة مثلاً مع كتائب الزنتان لتحرير المطار، كما أنها لم تكن تمتلك أجهزة استخباراتية ناجعة لمنع محاولات الاغتيالات والهجمات المتكررة على مواكب المسؤولين والاقتحامات لمنازل الوزراء باسم حماية الثورة والشريعة⁵⁴.

لم تكن للمجموعات المسلحة (العشوائية) أو المجموعات المتطرفة والعصابات الإجرامية في البداية سطوة كبيرة، خاصة أن الشارع الليبي تميز بالتكاتف والوحدة الوطنية، والمطالبة بدستور مدني وبناء مؤسسات ديمقراطية، إلى جانب تقوية المجتمع المدني وخروج المرأة للمظاهرات والاحتجاجات السلمية، ولكن مع ذلك فإن القادة الجدد لم يراهنوا على هذه المقومات الداعمة للتغيير السلمي، واقتصروا على التعامل مع الملف الليبي من خلال أفكار نمطية (الولاءات القبلية/ الجهل بالسياسة..)، وخدمة الأجناس الأجنبية والمصالح الضيقة، واكتفت بشراء ولاءات الميليشيات أو صمتها بالحوافز المالية دون التجرؤ على فرض قوانين أو استراتيجيات نزع السلاح و(الإجبار) على الانضمام للجيش، بالإضافة إلى ضعف الإدارة الليبية، وعدم امتلاكها القدرة على التعامل مع ملفات المحاربين (الثوار) وتصنيفها ومتابعتها بعد إنشاء (هيئة لشؤون المحاربين)⁵⁵.

بالإجمال، تميزت المرحلة الانتقالية الأولى في ليبيا بتوفر المقومات الأساسية والمشجعة على تحقيق المستويات المقبولة من الأمن والسلام وتجنب الانحراف نحو مسارات الحرب الأهلية، ويبدو أن الخلل العميق يتمثل في افتقار القادة الجدد والكوادر الإدارية للخبرة في مواجهة التحديات الهائلة وتعقيدات بناء الدولة ديمقراطياً، إلى جانب تورطهم في سياسات المفاضلة بين المناطق والقبائل الليبية، وتكليف السلطة لخدمة مصالحهم الخاصة.

⁵⁴ محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية،

المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>.

⁵⁵ Chivvis & Martini, Libya After Qaddafi: Lessons and Implications for the Future, RAND Corporation 2014, <https://goo.gl/YoFuV8>

كما لا يمكن إغفال التداخل الشديد وعدم التنسيق بين الوزارات والهيئات السياسية أو الإدارية المنبثقة في مرحلة ما بعد القذافي، مما ساعد على انحيازها للقوات ذات المرجعية المتطرفة مثل كتيبة (أبوسليم الإسلامية)، وعدم قدرتها على بسط نفوذ الدولة على هذه الميليشيات المنضوية تحت وزارة الداخلية والدفاع، وانفلاتها الدائم تحت مظلة الشرعية والاستقلالية الذاتية (التورط في تدمير الأضرحة الصوفية/ هجمات على الوزارات..)⁵⁶، ومن ثم تعدد مستويات التناقض داخل الحالة الليبية ليصبح أقصاها تأمر عناصر منضوية تحت أجهزة الدولة ضد الدولة في حد ذاتها، لتصبح تهديداً للأمن العام والاستقرار عوضاً عن تأمينهما.

- تأثير الحرب الأهلية في ليبيا اقتصادياً واجتماعياً

نجم عن الحرب الأهلية في ليبيا، إضافة إلى المشكلات السياسية، آثار اقتصادية واجتماعية نجم أهمها في النقاط الآتية:

يبدو أن حالة الانقسام على المستويين السياسي والعسكري (الأمني) في ليبيا، إلى جانب الاقتتال بين الفرقاء على مواقع النفوذ، إضافة إلى تغلغل الخطر الداعشي وباقي الميليشيات والعصابات الإجرامية، جعل المجتمع الليبي هو المتضرر الأول من واقع التشرذم للقرار السياسي؛ بسبب تضخيم الإيديولوجيا والانتماء القبلي والمصالح الشخصية الضيقة على حساب المصلحة العامة⁵⁷.

ببساطة، ليس من الصعب الاستنتاج أن العديد من الفواعل السياسية متورطة ومتعاونة مع الجماعات المتطرفة الحاملة للسلاح، كما أنها تستنفذ وتسهل تحركات مافيات الإجرام والتخريب (البشر/ السلع/ المخدرات/ السلاح..)، إلى درجة أنه قد صارت لديها شبكات أخطبوطية عابرة للحدود. ومن المهم أن ندرس بشكل وجيز تداعيات هذا التوسع للشبكات الإجرامية المسلحة على الواقع اليومي للمواطن الليبي البسيط الذي ينأى بنفسه بعيداً عن التجاذبات والانقسامات الإيديولوجية.

يأتي في مقدمة الآثار الاجتماعية الخسائر البشرية التي قُدرت - حسب منظمات الأمم المتحدة - بأكثر من 3.700 قتيل منذ اندلاع الاشتباكات في يوليو/تموز 2014، ونحو 418.803 أشخاص اضطروا إلى تغيير مكان الإقامة بسبب الحرب في شهر أغسطس/آب 2015. أما نسبة الليبيين الذين تضرروا مباشرة بسيارات الحرب فتجاوزت 2.440.000 شخص، في حين أن ما يقارب 1.900.000 قد حُرِّموا من الخدمات الصحية والأدوية، إلى جانب نسب مقاربة عانت من انعدام المواد الغذائية الأساسية، كما أن 79 بالمائة في حاجة إلى توفير الحماية والأمن.

يتعرض المجتمع الليبي - إلى جانب مكوناته من العمالة الأجنبية - لتغيرات اجتماعية عميقة، لا

⁵⁶ شبكة الجزيرة الإعلامية، ثورة 17 فبراير... الشعب يُسقط (الجمهورية)، <https://goo.gl/yNQQ3J>، 23/6/2016.

⁵⁷ هيومن رايتس ووتش: ليبيا: كم أفواه ناشطين: اعتداءات وتهديدات ومضايقات، 27 يوليو/تموز 2017. <https://goo.gl/Tng2Ww>.

بسبب انتشار الأعمال الإجرامية والتقتيل (المجاني)، والمستويات العالية من الخوف وانعدام الثقة وغلاء المعيشة فقط؛ بل لأن ليبيا صارت أيضاً بؤرة للاتجار بالبشر والمتاجرة بالرقيق من ذوي الأصول الإفريقية خصوصاً. وانعكست حالة الانفلات السياسي والأمني اللذين تعاني منهما المؤسسات الليبية على واقع الجريمة المنظمة؛ خاصة بعد تغلغل وانتشار نفوذ تنظيم الدولة الإرهابي على أراضيها.

أثرت ثقافة العنف المنتشرة داخل الشارع الليبي حالياً في الحريات العامة، على الرغم من أن المجلس الوطني الانتقالي قد مرر قانوناً يضمن حقوق المواطنة ويحدد واجباتها، بالإضافة إلى أن الإعلان الدستوري يندد بكل ممارسات التمييز أو الاضطهاد على الخلفية الدينية، أو اللغة، أو المناطقية، أو البشرية، أو المستوى الاجتماعي والجنس... إلخ⁵⁸. ولكن لم تتمكن الحكومات المتعاقبة في ليبيا، أو كذلك لم ترغب في ممارسة سلطاتها العقابية لردع التعديات والانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بالتمييز ضد العمالة الوافدة (الإفريقية/ المغاربية..)، والعنف ضد المرأة، إلى جانب جرائم الشرف وعمليات الثأر والتعدي على الأملاك الخاصة، لتصل إلى الجريمة المنظمة، ومافيات الاتجار بالبشر (الهجرة غير الشرعية/ بيع الرقيق)/ (السجون غير تابعة للدولة/ التنكيل...)⁵⁹.

من المهم القول إن أحد الانعكاسات المجتمعية تتمثل في تزايد مستويات التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، حيث يتم تعطيل محاولاتها للمشاركة بشكل فعال في المرحلة الانتقالية رغم نزولها للاحتجاجات بالمدن الكبرى (خلال الثورة وما بعدها)، وازدادت عمليات التضييق عليها اجتماعياً في أماكن العمل، إلى جانب ارتفاع معدلات الأمية في صفوفهن مقارنة بالرجال⁶⁰.

وتؤكد التقارير الدولية، مثل مؤشر التحول لمؤسسة برتلسمان (2014)، أن المرأة الليبية خلال فترة ما بعد الصراع تتعرض للعنف والتحرش الجنسي، وممارسات التضييق باسم التعاليم الدينية، خاصة مع تراجع تطبيق القانون وأنهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة. واستعملت الميليشيات المتشددة لتنظيم الدولة العنف والاعتصاب كأداة حرب لترهيب أهالي المناطق المستولى عليها؛ بغية إرغامها على الإذعان لنفوذها، كما ضُيق على النساء باسم الشريعة والحفاظ على الأخلاق العامة.

ولا تعاني المرأة الليبية فقط مشاكل اللجوء والظغوط النفسية من جراء الحرب الأهلية، خاصة عند فقدان الأبناء أو الزوج، بل ما زال بعض منهن أيضاً إلى جانب عائلاتهن يعانين وبصمت من سياسة الاغتصاب والعنف الجنسي التي اتبعتها كتائب القذافي كسلاح حرب. وتؤكد التقارير الدولية والإعلامية، والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان (Human Rights Watch) أن العديد من النساء المغتصابات (خاصة

⁵⁸ United Nations, «Libya: Humanitarian Needs Overview», United Nations Humanitarian Country Team for Libya, September 2015. <https://goo.gl/AGMfm5>

⁵⁹ محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

⁶⁰ هيومن رايتس ووتش: ليبيا: كم أفواه ناشطين: اعتداءات وتهديدات ومضايقات، 27 يوليو/تموز 2017. <https://goo.gl/Tng2Ww>

الحوامل (منهن) يتعرضن للضغوط الاجتماعية (الطلاق/ التهميش/ النبذ) ويرحّلن إلى مناطق أو دول الجوار خوفاً من (الفضيحة) التي تلحق الأسرة والقبيلة، بالإضافة إلى انتشار جرائم الشرف. يضاف إلى هذا انتهاكات لحقوق الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمدافعين عن الحريات، الذين أشار تقرير لمنظمة (Human Rights Watch)، بتاريخ 17 مارس/ آذار 2017، إلى أنهم يتعرضون يومياً، وبشكل ممنهج، للمضايقات، وعمليات تصفية، وإخفاء قسري، من طرف الجماعات المسلحة، التي ينتمي بعضها إلى السلطات الحاكمة.

تتعرض الفئات الاجتماعية المهمشة (غير مدعومة قبلياً أو بالسلاح) للضغط المتزايد من طرف الميليشيات التي تُعد خارج نطاق المحاسبة والردع، لاشدة ارتباطها بالحكومات المتنازعة، أو لامتهانها الابتزاز والتهريب فقط، بل أيضاً لضعف المؤسسات القضائية والأمنية الحكومية (خاصة غرب ليبيا)، لا سيما بعد سقوط الحكومة المركزية في ٢٠١٤. ويتهم هؤلاء الناشطون (حقوقيون/ مدونون/ إعلاميون...) بعض المجموعات المسلحة المتورطة بالتنمية إلى (حكومة الوفاق الوطني) بالتعاون مع أمراء الحرب. وتنتهج هذه الميليشيات سياسة التهريب والانتقام من الناشطين، كما جاء في تصريح للمديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لذات المنظمة، سارة ليا ويتسن: «ثمة ميليشيات ومجموعات مسلحة أخرى، تعمل بعقلية (إما معنا أو ضدنا)، تلاحق الناشطين والمدونين والإعلاميين ودفعت العديد منهم إلى مغادرة البلاد وأسكت الآخرين. على حكومة الوفاق الوطني محاسبة المجموعات المسلحة، وتحديد تلك الملتحقة بها، في حال هددت أو ضايقته أو اعتدت على ناشطين».

رابعاً- تحديات الانتقال السياسي في ليبيا

تواجه مسارات الانتقال السياسي في ليبيا تحديات عديدة، يتمثل أهمها في:

- أولاً: تعدد القوى المحلية الفاعلة ميدانياً وسياسياً في الأزمة الليبية، بتصنيفات إقصائية وثنائيات متضادة (الثورة/ معادية للثورة...)، بالإضافة إلى انحياز دولي واضح وعلمي للجنرال خليفة حفتر، الذي تقف إلى جانبه قوى دولية وإقليمية نجحت في تغيير ملامح المسار السياسي في دول (الربيع العربي)، على غرار مصر التي دعمت فيها انقلاب الجنرال عبد الفتاح السيسي ضد الرئيس مرسي.
- ثانياً: عودة سيف الإسلام القذافي- الذي سُرح بعد حجز دام أكثر من أربع سنوات لدى ميليشيات الزنتان- إلى المشهد السياسي، تضاعف من هواجس استكمال الثورة المضادة خططها، خاصة بعد تداول إعلانه نيته الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة.
- ثالثاً: تعميق الاستقطاب والإقصاء بين الليبيين يجعل واقع الصراع أكثر قتامة؛ كوصم حفتر لقوى التيارات السياسية الإسلامية المعتدلة بالتطرف والإرهاب، وأيضاً النزاعات القبلية والجهوية المتعددة والمتداخلة والمرتبطة بمصالح لقوى كانت سابقاً مساندة لنظام معمر القذافي، إضافة إلى استمرار التدخل

الدولي في العملية السياسية بدعم الأطراف المتنازعة.

- رابعاً: صعوبة السيطرة على الديناميات المحلية المحركة للصراع الليبي، بالإضافة إلى تفكيك شبكات التجنيد والتهريب والاتجار بالبشر.
- خامساً: تراجع تنظيم الدولة لا يعني زوال خطره نهائياً في ظل استمرار ضعف السلطة المركزية أمنياً وسياسياً، الذي سيفتح المجال للتنظيمات الإرهابية لإعادة تشغيل شبكات التجنيد والتسلح، والتي قد توظفها القوى الدولية، وحتى الأطراف الداخلية، بطريقة ما، لكسب الشرعية الداخلية أو الخارجية، أو إضعاف بعضها بعضاً؛ بإشغال أحدها بمعارك مع هذه التنظيمات.
- سادساً: على الرغم من أن العديد من المحللين الدوليين يتفقون على أن المقاربة المحلية مهمة لحل مشاكل النزاع السياسية والأمنية والاجتماعية، فإن مسارات التسوية في الحالة الليبية قد عرفت انفتاحاً كبيراً على مبادرات المجتمع الدولي، وهو ما زاد من حدة التجاذبات بين الفاعلين، والتنافس حول الشرعية، وخاصة عدم الالتزام بمخرجات التفاوض. فمثلاً دعت الأمم المتحدة إلى إنشاء المجلس الرئاسي (يناير/كانون الثاني 2016) وإيقاف التعامل مع كل المؤسسات المشابهة والمحتكرة للشرعية السياسية بقرار اتفاق 2259 مثل حكومة (الثني)، كما نصت على ضرورة دعم حكومة الوفاق الوطني لتجاوز مخاطر تنظيم الدولة والقاعدة بالمنطقة واحتوائها. وقد بدأت هذه المفاوضات برعاية الأمم المتحدة بجنيف في يناير/كانون الثاني 2015، حيث ضمت العديد من الفاعلين السياسيين وشخصيات من المجتمع المدني، بالإضافة إلى برلمانيين، للانخراط في حوار سياسي متجاوز للصراع والاقتتال. وتناولت هذه اللقاءات العديد من القضايا المهمة والعالقة؛ مثل الانتخابات، ودور المرأة، والمجتمع المدني، ورؤساء القبائل... إلخ. وركزت مهمة دعم ليبيا، التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة، على إيجاد حلول وبدائل مؤسسية لتجاوز واقع الفراغ، ثم إنشاء حكومة وطنية موحدة⁶¹، ولكن من المهم القول إن هذه المبادرة واجهت مقاومة ورفضاً للمشاركة من طرف قيادات مصراتة، التي تتمتع بالشرعية الثورية، إلا أنه وبعد ضغط رجال أعمال بالمنطقة التحقت بالحوار السياسي في يناير/كانون الثاني 2015، ونتج عن هذه اللقاءات بجنيف عمليات انسحاب عسكري من بعض المناطق (مصراتة تسحب من المنطقة الغربية)، وهو ما ساعد على تعديل موازين القوى، وتقليص الدعم العسكري واللوجستي للجماعات المسلحة بالزنتان، على سبيل المثال، ومن ثم دعمت هذه المبادرة الأممية مواقف التوافق بين الفرقاء، وساعدت على تقريب وجهات النظر.

إعادة بناء دولة المؤسسات في ليبيا على أسس المنظومة الديمقراطية

تؤكد أغلب التجارب المقارنة أن عملية إحلال السلام في فترات ما بعد الصراع يجب أن تتكيف وتلائم

⁶¹ شبكة الجزيرة الإعلامية، ثورة 17 فبراير... الشعب يُسقط (الجمهورية)، 23/06/2016، <https://goo.gl/yNQ3J>

آلياتها وبرامجها مع الخصوصيات الثقافية والأعراف الاجتماعية للمجتمع المحلي، ومن ثم فالليبيون فقط قادرون على إيجاد الحلول الأنسب لهذه الحرب الأهلية بمساعدة أممية (منظمات دولية/ وساطات دول الجوار..). حيث إن عملية إرساء السلام وتقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف المتصارعة لا يكون إلا بتدخل مباشر ومؤثر من طرف القيادات المحلية (شيوخ القبائل/ مجتمع المدني/ وجوه نسائية معروفة/ نخب سياسية أو ثقافية..).

مستقبل النظام السياسي الليبي متوقف على مقدار ما يقدمه من تحقيق مطالب مواطنيه التي من شأنها أن تقرب بين الشعب والحكومة؛ بتأسيس دستور وقانون يحفظ الحقوق، ويمنع مرحلة تكرار الإقصاء السياسي والاجتماعي، ويعمل على تحقيق العدالة، ورهان النخبة السياسية على إقامة نظام يحافظ على شكل الدولة وسيادتها من التدخلات الأجنبية الخارجية مثل ما تفعل لبنائها داخلياً، وعدم السماح لأي قوة إقليمية أو دولية بالتدخل؛ فمسألة السيادة الوطنية وحماية الأمن الوطني والقومي، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، من القضايا ذات الأولوية التي لا يمكن التنازل عنها.

الخلاصة

بعد 42 سنة من حكم العقيد (معمر القذافي) المطلق، وصل تسونامي التغيير إلى ليبيا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان العربية على غرار تونس ومصر واليمن، ورغم محاولاته إدخال إصلاحات اقتصادية وأخرى سياسية في آخر عهده، كانت ثورة 17 فبراير جارفة، يدفعها في ذلك الكبت السياسي والتمييز المناطقي بين شرقي البلاد وغربيها، وغياب استراتيجيات واضحة وفاعلة للتشغيل والتعليم، إلى جانب تراكم السخط لدى بعض الفئات (المتقنة) من سياسات القذافي الإقليمية. إلا أنه بعد إزاحة القذافي من الحكم واجه المجلس الوطني الانتقالي معضلة وفرة السلاح في الشارع الليبي، وكثرة الفصائل المسلحة الراضية للانضواء تحت قيادة المؤسسة الأمنية الرسمية، المرتخية أو المنعدمة بدورها، وهو ما هيا المجتمع الليبي، وكذلك الدولي (خاصة دول الجوار)، لسيناريو الفوضى والعنف المسلح في ظل غياب شبه تام للدولة كمفهوم ومؤسسات⁶².

أسست النخب السياسية في الفترة الأولى لما بعد الصراع أحزاباً في سياق محاولة تطوير الممارسة الديمقراطية وتهيئة الرأي العام والقوى الفاعلة في المشهد الليبي لتحديات المرحلة، وتميزت هذه الأحزاب السياسية بإعادة تشكيل المشهد حسب الانتماءات المناطقيّة أو القبليّة لا على أساس المواطنة، ولم تكن النخبة السياسية الليبية ذات خبرة في العمل الحزبي؛ بسبب حظرها من طرف نظام القذافي، ما عدا بعض قوى المعارضة بالخارج.

⁶² محمود خليفة جودة وأحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والأبعاد والتداعيات الاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، 2015. <https://goo.gl/2Fkys4>

عانت هذه التجربة الحزبية من افتقار المشرع الليبي لقوانين تنظيمية، وفرضت الحكومة الانتقالية التنظيم داخل أحزاب ومجموعات سياسية للمشاركة في الانتخابات، واستطاعت التيارات السياسية الإسلامية الانخراط في المشهد السياسي الانتقالي من خلال إنشائها لحزب العدالة والبناء، رغم الانقسامات الداخلية، وعدم تغلغه تاريخياً في النسيج المجتمعي، مثلما حصل في دول الجوار تونس ومصر. وفي الأخير، من المهم التنويه بمساهمات المرأة الليبية في إحلال السلام وإعادة بناء الدولة التي ظهرت جلياً، رغم التضحيات من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة، والضغوط الاجتماعية، فهي تحاول من خلال نشاطاتها بالمجتمع المدني، وحملات على مواقع التواصل الاجتماعي، تجاوز الانقسامات القبلية والعرقية؛ بتعزيز الحوار والوعي الوطني. واستطاعت بعض القيادات النسائية (في منطقة أوباري بجنوب غربي ليبيا) الدفع بالفرقاء والمقاتلين الليبيين من الطوارق والتبو لوقف إطلاق النار، بعد تشييدهن خيمة للمصالحة وسط منطقة المواجهات التي دامت لأكثر من 14 شهراً. وفي هذا السياق، تعمل فعلياً القيادات النسائية بالحركة الوطنية من أجل ليبيا منذ عام 2015 على تجاوز الخلافات وإعادة إرساء السلام⁶³.

⁶³ Aissata Athie, Women, Tribal Leaders Key to Rebuilding Libyan State, IPI Global OBSERVATORY, 11 April 2017. <https://goo.gl/2JcHhw>



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعَدُّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتمتية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

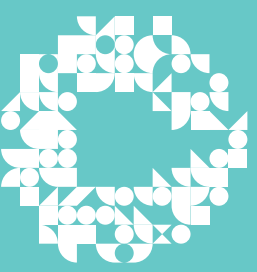
- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنمية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com